

العوامل المؤثرة على العمق التأميني في السوق الليبي: دراسة قياسية (2018-2023) *Factors Affecting Insurance Penetration in the Libyan Market: An Econometric Study (2018–2023)*

د. عادل عبدالعزيز سلطان¹، د. عبد الفتاح عثمان العربي²، د. عصام عبدالحفيظ عبدالسلام³

¹ جامعة بنغازي (ليبيا)، adelsultan4@yahoo.com

² جامعة بنغازي (ليبيا)، abdelfatah.244@gmail.com

³ جامعة بنغازي (ليبيا)، isam7272@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/06/03 تاريخ قبول النشر: 2026/06/12 تاريخ النشر: 2026/06/16

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر عوامل الشمول المالي والوعي التأميني والتضخم على العمق التأميني في السوق الليبي بوصفه مؤشرا على تطور قطاع التأمين ومساهمته الاقتصادية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى بيانات (31) شركة تأمين ليبية بالاعتماد على تقرير هيئة الإشراف على التأمين للعام 2023/2022م والتقارير المالية للشركات محل الدراسة. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الوعي التأميني والشمول المالي على العمق التأميني، بما يعزز الطلب على الخدمات التأمينية ويدعم نمو القطاع. كما تبين وجود أثر سلبي ومعنوي للتضخم نتيجة تراجع القوة الشرائية للأفراد وانخفاض الإنفاق على التأمين. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز الوعي التأميني، وتوسيع نطاق الشمول المالي، والحد من معدلات التضخم بما يساهم في دعم نمو واستقرار قطاع التأمين في ليبيا.

تصنيف JEL : E31، G22.

Abstract:

This study examined the impact of financial inclusion, insurance awareness, and inflation factors on insurance penetration in the Libyan market as an indicator of insurance sector. The study adopted a descriptive-analytical approach using data from 31 Libyan insurance companies based on the 2022/2023 Annual Report of the Insurance Supervisory Authority and the financial statements of the companies under study; The findings revealed that both financial inclusion and insurance awareness have a positive and significant effect on insurance penetration by enhancing demand for insurance services and supporting sector growth. In contrast, inflation was found to have a negative impact due to its adverse effect on purchasing power. The study concludes that strengthening insurance awareness, expanding financial inclusion, and controlling inflation are essential measures to support the stability and growth of the Libyan insurance..

Keywords: Insurance Penetration, Financial Inclusion, Insurance Awareness, Inflation, Libyan Insurance Companies.

Jel Classification Codes: E31, G22.

* المؤلف المرسل: عبد الفتاح عثمان العربي، abdelfatah.244@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر العمق التأميني (Insurance Penetration) أحد أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في قياس مستوى تطور قطاع التأمين داخل الاقتصاد، إذ يعبر عن نسبة إجمالي الأقساط التأمينية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس درجة انتشار الخدمات التأمينية ومدى اندماجها في النشاط الاقتصادي الكلي. كما يستخدم هذا المؤشر كمقياس لمدى مساهمة قطاع التأمين في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، ودوره في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

ورغم الأهمية المتزايدة لهذا المؤشر على مستوى الاقتصاديات العالمية، إلا أن العديد من الدول النامية، ومنها الدول الإفريقية، لا تزال تسجل مستويات منخفضة من العمق التأميني، وهو ما يبين محدودية انتشار الخدمات التأمينية وضعف مساهمتها في الناتج المحلي. ويلاحظ أن الحالة الليبية لا تخرج عن هذا الإطار، حيث لا يزال العمق التأميني عند مستويات متدنية مقارنة بالمعايير الدولية، رغم التحسن النسبي في حجم الأقساط خلال السنوات الأخيرة.

ويعكس هذا الوضع وجود مجموعة من المحددات الهيكلية التي تؤثر في تطور العمق التأميني، والتي لا تقتصر على العوامل الاقتصادية التقليدية فقط، بل تمتد لتشمل أبعادا مالية وسلوكية ومؤسسية. وفي هذا السياق، يعد الشمول المالي أحد أهم المحددات، حيث يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات التأمينية، مما يعزز من قاعدة المستفيدين ويرفع الطلب على التأمين.

كما يمثل الوعي التأميني عامل سلوكي محوري في تفسير مستويات الطلب على التأمين، إذ يؤدي ارتفاع إدراك الأفراد والمؤسسات لأهمية الحماية التأمينية إلى زيادة الإقبال على منتجات التأمين وتقليل فجوة المعلومات والثقة بين الأطراف المختلفة في السوق.

وفي المقابل، يعد التضخم من أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة سلبا على العمق التأميني، حيث يؤدي ارتفاعه إلى تآكل القوة الشرائية وتراجع الدخل الحقيقي، مما يدفع الأفراد إلى تقليص الإنفاق على التأمين باعتباره من السلع غير الأساسية، إضافة إلى تأثيره على تكاليف شركات التأمين واستقرارها المالي.

وبناء على ذلك، تنطلق هذه الدراسة من مقاربة تحليلية متكاملة تربط بين العمق التأميني بوصفه متغير تابع، وبين كل من الشمول المالي والوعي التأميني والتضخم بوصفها متغيرات تفسيرية، بهدف تحليل مدى تأثير هذه العوامل في تفسير ضعف أو تطور العمق التأميني في السوق الليبي خلال الفترة (2018-2023)، باستخدام منهج قياسي يتيح فهم دقيق لطبيعة هذه العلاقات يعتبر العمق التأميني (Insurance Penetration) أحد أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في قياس مستوى تطور

قطاع التأمين داخل الاقتصاد، إذ يعبر عن نسبة إجمالي الأقساط التأمينية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس درجة انتشار الخدمات التأمينية ومدى اندماجها في النشاط الاقتصادي الكلي، كما يستخدم هذا المؤشر كمقياس لمدى مساهمة قطاع التأمين في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، ودوره في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

1.1 مشكلة الدراسة:

تظهر مؤشرات العمق التأميني في دولة ليبيا على ضوء التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين 2023/2022م وجود اختلالات هيكلية تعكس ضعف اندماج قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، فعلى الرغم من تسجيل ارتفاع تدريجي في مؤشر العمق التأميني من (0.03%) سنة 2018 إلى (1.17%) سنة 2023، فإن هذا التحسن يظل محدوداً عند مقارنته بالمعايير الدولية والإقليمية، حيث تشير الأدبيات إلى أن متوسط العمق التأميني يبلغ نحو (6-7%) في الاقتصادات المتقدمة، ويتراوح بين (2-4%) في معظم الأسواق الناشئة (OECD, 2024; Swiss Re Institute, 2023). ويعكس هذا الفارق اتساع الفجوة في مستوى تطور قطاع التأمين ومدى مساهمته في النشاط الاقتصادي الكلي.

وعليه، تعكس هذه المعطيات وجود مشكلة هيكلية تتمثل في ضعف العمق التأميني وضيق قاعدة الانتشار التأميني داخل الاقتصاد الليبي، وهو ما يستدعي تحليل محددات هذا الضعف من خلال دراسة أثر كل من الشمول المالي، والوعي التأميني، والتضخم خلال الفترة (2018-2023)، وذلك للإجابة عن السؤال الآتي:

ما درجة تأثير عوامل الشمول المالي، الوعي التأميني والتضخم في العمق التأميني في السوق الليبي؟

2.1 فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على سؤال الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي على العمق التأميني في السوق الليبي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للوعي التأميني على العمق التأميني في السوق الليبي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتضخم على العمق التأميني في السوق الليبي.

3.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز محددات العمق التأميني في الاقتصاد الليبي، من خلال تحليل أثر الشمول المالي، الوعي التأميني والتضخم باستخدام نماذج قياسية، بما يسهم في سد الفجوة البحثية في هذا المجال، وتقديم توصيات تدعم صناع القرار في تطوير قطاع التأمين وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العوامل المؤثرة في العمق التأميني في السوق الليبي والمتمثلة في الشمول المالي، الوعي التأميني والتضخم.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول، والقاعدة الأساسية في هذا المنهج هي أن الباحثين لا يقدمون في دراستهم اعتقادات خاصة بهم، ولكنهم يجمعون الأدلة على أساس فرضية أو نظرية ما للوصول إلى النتائج (تيسير، 2023).

2. محددات العمق التأميني: منظور نظري وتطبيقي

تشير الأدبيات الاقتصادية والتأمينية الحديثة إلى أن العمق التأميني (Insurance Penetration) لا يتحدد من خلال عامل منفرد، بل يمثل انعكاسا لتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والسلوكية داخل الاقتصاد. ويقاس العمق التأميني بنسبة الأقساط التأمينية المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم بوصفه مؤشرا على مدى تطور قطاع التأمين واندماجه في النشاط الاقتصادي (Swiss Re, 2024).

وفي هذا السياق، يبرز الشمول المالي باعتباره أحد المحددات الأساسية للعمق التأميني، نظرا لدوره في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك خدمات التأمين. فكلما ارتفع مستوى الشمول المالي، ازدادت قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول إلى المنتجات التأمينية واستخدامها، وهو ما ينعكس في زيادة حجم الأقساط المكتتبة وارتفاع مستوى انتشار التأمين داخل الاقتصاد (MAPFRE Economics, 2020).

كما يرتبط الشمول المالي ارتباطا وثيقا بالتنمية المالية، حيث يسهم في تعزيز كفاءة النظام المالي من خلال تعبئة المدخرات، وتوسيع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المالية، وتحسين تخصيص الموارد المالية. ويؤدي هذا التطور في النظام المالي إلى تعزيز قدرة قطاع التأمين على التوسع والنمو، مما يجعل التنمية المالية قناة وسيطة تنتقل من خلالها آثار الشمول المالي إلى العمق التأميني (Schanz, 2025).

وفي المقابل، يمثل التضخم أحد أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر سلبا على العمق التأميني. فارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأفراد، وانخفاض الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق على الخدمات التأمينية، خاصة التأمينات الاختيارية وغير الإلزامية. كما يؤدي التضخم

إلى زيادة تكاليف التعويضات والمصروفات التشغيلية لشركات التأمين، ويزيد من حالة عدم اليقين المرتبطة بتسعير المخاطر وتكوين المخصصات الفنية، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة القطاع التأميني على التوسع والنمو (Bouda and Bouzidi, 2022; EIOPA, 2023).

وفي الجانب السلوكي، يعد الوعي التأميني من العوامل المحورية المؤثرة في تطور العمق التأميني، حيث يعكس مدى إدراك الأفراد والمؤسسات لأهمية التأمين ودوره في إدارة المخاطر المالية. وتشير الأدبيات إلى أن ارتفاع مستويات الوعي التأميني يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات التأمينية، وتحسين ثقافة الحماية المالية، وتقليل فجوة المعلومات بين العملاء وشركات التأمين، مما يساهم في رفع مستويات الاختراق التأميني داخل الاقتصاد (Ismail et al., 2018; Agyeman, 2023).

وتوضح الأدبيات الحديثة أن العلاقة بين هذه المتغيرات تتسم بالطابع التكاملي والتفاعلي، حيث يعمل الشمول المالي كعامل توسعي يعزز الطلب على الخدمات المالية والتأمينية، بينما يؤدي الوعي التأميني دوراً تحفيزياً في دعم هذا الطلب وتعزيز ثقافة التأمين. وفي المقابل، يشكل التضخم عاملاً ضاغطاً يحد من قدرة الأفراد والشركات على التوسع في الإنفاق التأميني، بما يؤثر على مستويات العمق التأميني.

كما تشير الدراسات إلى أن التطورات التكنولوجية الحديثة، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا المالية (FinTech) والتأمين الرقمي (InsurTech)، ساهمت في تعزيز العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي والعمق التأميني، من خلال خفض تكاليف التوزيع، وتوسيع الوصول إلى المنتجات التأمينية، وتحسين كفاءة إدارة المطالبات، خاصة في الاقتصادات الناشئة والمناطق الريفية (MAPFRE Economics, 2020; Schanz, 2025).

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى العمق التأميني باعتباره نتيجة مباشرة للتفاعل بين العوامل الاقتصادية والمالية والسلوكية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الشمول المالي والوعي التأميني إلى تعزيز انتشار التأمين داخل الاقتصاد، في حين يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى إضعاف هذا الانتشار. وعليه، فإن فهم تطور العمق التأميني يتطلب إطاراً تحليلياً متكاملاً يأخذ في الاعتبار العلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات داخل البيئة الاقتصادية والمالية.

هذا ويبين الجدول رقم (1) مؤشرات سوق التأمين في ليبيا خلال الفترة (2018-2023):

جدول رقم 1: البيانات الإحصائية لمؤشرات سوق التأمين الليبي (2018-2023)

السنة						البيان
2023	2022	2021	2020	2019	2018	
1,323,827	785,530,856	678,478,590	450,765,252	461,570,560	372,553,042	إجمالي الأقساط المكتتبة
1.17	0.07	0.07	0.06	0.05	0.03	العمق التأميني
181.2	110.2	96.9	65.6	68.3	56.2	معدل قسط التأمين للفرد
-	0.09	0.008	0.11	0.1	0.12	إجمالي أقساط تأمينات السيارات تكميلي
-	0.007	0.007	0.012	0.01	0.012	إجمالي أقساط تأمينات الحياة

المصدر: من إعداد الباحثين بتصرف استنادا على التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين في ليبيا 2022-2023م.

وفيه هذا التطور المحدود في ضوء البنية الداخلية للسوق التأميني، حيث تشير البيانات إلى أن التحسن في المؤشر لم يواكبه توسع مماثل في قاعدة الانتشار التأميني، بل ارتبط بشكل أساسي بارتفاع الأقساط ومعدل القسط للفرد ضمن نطاقات محدودة. ويستدل من ذلك أن التحسن الكمي في المؤشر لا يعكس بالضرورة توسعا هيكليا في الطلب التأميني، بقدر ما يعكس طبيعة النمو داخل سوق يغلب عليه الطابع المؤسسي والإلزامي.

وفي هذا السياق، يكشف هيكل الأقساط عن تركيز النشاط التأميني في فروع التأمينات العامة قصيرة الأجل، مقابل ضعف واضح في التأمينات طويلة الأجل، وخاصة تأمينات الحياة التي لا تزال تمثل نسبة هامشية من إجمالي الأقساط مقارنة بالأسواق الإقليمية والدولية (Swiss Re Institute, 2023; Alhammadi, 2022). ويشير هذا التباين إلى محدودية دور التأمين كأداة للادخار طويل الأجل، وضعف مساهمته في تعميق العلاقة بين القطاع التأميني والاقتصاد الكلي.

كما تعكس طبيعة الأقساط المكتتبة أن جزءا كبيرا من النشاط التأميني يرتبط بالتزامات قانونية ومؤسسية، لا سيما في مجالات التأمين الإجباري للمركبات، والتأمين البحري، والتأمينات

الهندسية، ووثائق المصارف، والتأمينات المرتبطة بقطاع النفط والطاقة، وهي قطاعات يغلب عليها الطابع المؤسسي العام. ويترتب على ذلك أن نمو الأقساط لا يعبر عن توسع في الطلب الطوعي بقدر ما يعكس هيكل سوق يعتمد بدرجة كبيرة على الإلزام القانوني والمؤسسي، الأمر الذي يحد من اتساع قاعدة المستفيدين من الخدمات التأمينية.

ومن زاوية تفسيرية أوسع، يشير استمرار هذا النمط إلى أن التحسن الظاهري في المؤشرات الكمية لا يرتبط بتطور في السلوك التأميني للأفراد أو توسع في الثقافة التأمينية، بل يتأثر أيضا بعوامل سعرية مرتبطة بتقلبات المستوى العام للأسعار وتغيرات سعر الصرف، مما يؤدي إلى تضخم القيمة الاسمية للأقساط دون انعكاس مماثل على حجم التغطية الفعلية.

3. الدراسة التطبيقية:

1.3 مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات:

تكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين الليبية والبالغ عددها 31 شركة فضلا عن تجميع البيانات اللازمة للدراسة حيث تم الاعتماد على التقرير السنوي لقطاع التأمين في ليبيا الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين لعام 2022-2023م وعلى التقارير المالية للشركات المعنية.

2.3 متغيرات الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) متغيرات الدراسة وطرق قياسها وكذلك تطورها خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 2: تطور متغيرات الدراسة

البيان	قياس المتغير	السنة					
		2018	2019	2020	2021	2022	2023
العمق التأميني PENR	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى إجمالي الناتج المحلي	0.003	0.005	0.006	0.007	0.007	0.008
الشمول المالي FIIN	مؤشر التنمية المالية	0.13267	0.12963	0.137383	0.128184	0.13053	0.12996
الوعي التأميني INAW	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى عدد السكان	56.2	68.3	65.6	96.9	110.2	120.4
معدل التضخم IFRA	مؤشر أسعار المستهلك (CPI)	0.136	0.022	0.014	0.028	0.046	0.024

المصدر: من إعداد الباحثين بتصرف استنادا على التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين 2022-2023م

3.3 تحويل السلاسل الزمنية السنوية إلى ربع سنوية:

يعد تحويل السلاسل الزمنية السنوية إلى سلاسل زمنية ربع سنوية من الأساليب الشائعة في الدراسات الاقتصادية والمالية، خاصة عندما تكون البيانات السنوية غير كافية لإظهار التغيرات الدورية قصيرة الأجل أو لزيادة عدد المشاهدات اللازمة للتحليل القياسي. فالسلاسل السنوية غالباً ما تخفي التقلبات الموسمية والديناميكيات قصيرة الأمد، مما قد يؤدي إلى ضعف القدرة التفسيرية للنماذج الاقتصادية وعدم دقة تقدير العلاقات بين المتغيرات. لذلك، فإن التحويل إلى بيانات ربع سنوية يسمح بتتبع التغيرات الاقتصادية بصورة أكثر تفصيلاً، ويوفر معلومات زمنية أدق تساعد في تحسين جودة التحليل الإحصائي والاقتصادي، خصوصاً في نماذج الانحدار والتكامل المشترك واختبارات السببية (Enders, 2015; Brooks, 2019).

كما أن استخدام البيانات ربع السنوية يساهم في زيادة عدد المشاهدات (Observations)، وهو ما يمثل عنصراً مهماً في الدراسات القياسية؛ إذ إن العديد من الاختبارات الإحصائية تتطلب حجم عينة مناسباً لتحقيق نتائج أكثر موثوقية وكفاءة. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن زيادة عدد المشاهدات تساعد في تحسين درجات الحرية وتقليل مشكلات التحيز وضعف القوة الإحصائية، خاصة في الدراسات التي تعتمد على نماذج السلاسل الزمنية طويلة الأجل. ومن ثم، فإن تحويل البيانات السنوية إلى ربع سنوية يساهم في رفع كفاءة التقديرات القياسية وتعزيز القدرة على الكشف عن العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية والمالية (Enders, 2015; Brooks, 2019).

إضافة إلى ذلك، فإن التحويل إلى بيانات ربع سنوية يستخدم في كثير من الأحيان لمواءمة البيانات مع طبيعة الظاهرة الاقتصادية المدروسة، حيث إن العديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية تتأثر بتغيرات دورية تحدث خلال السنة الواحدة، مثل معدلات التضخم والسيولة والائتمان المصرفي والإنفاق الاستثماري. وعليه، فإن الاعتماد على بيانات سنوية فقط قد يؤدي إلى فقدان جزء من المعلومات المتعلقة بالتقلبات الدورية والتغيرات المرحلية، في حين تسمح البيانات ربع السنوية برصد هذه التغيرات بصورة أكثر دقة وواقعية (Cholette & Dagum, 2006).

وقد اعتمدت العديد من الدراسات الاقتصادية على أساليب إحصائية لتحويل البيانات السنوية إلى ربع سنوية، ومن أبرزها أسلوب "Denton" وأسلوب "Chow-Lin"، وذلك بهدف الحصول على بيانات ذات تكرار زمني أعلى مع الحفاظ على الاتساق الكلي للقيم السنوية الأصلية. وتعد هذه الأساليب من أكثر الطرق استخداماً في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، خاصة في الدراسات التي تواجه محدودية البيانات أو قصر الفترة الزمنية المتاحة للتحليل (Denton, 1971; Chow & Lin, 1971).

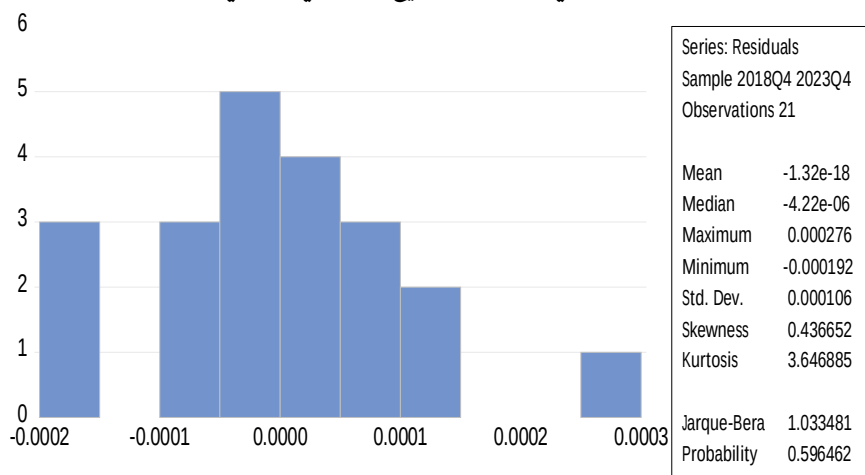
4.3 اختبار جذر الوحدة:

تم إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للتحقق من خاصية السكون في المتغيرات المستقلة والتابعة ضمن نموذج الدراسة، وذلك لضمان عدم وجود مشكلة الانحدار الكاذب، ولتحديد درجة تكامل كل متغير. إذ إن وجود متغيرات غير ساكنة في المستوى قد يؤدي إلى نتائج مضللة عند تقدير النموذج. كما يساهم هذا الاختبار في تحديد الأسلوب القياسي الأنسب، سواء كان نموذج التكامل المشترك (VECM) أو نموذج الفجوة الزمنية الموزعة (ARDL)، وفقاً لدرجة تكامل المتغيرات. تم إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للتحقق من خاصية السكون في المتغيرات المستقلة والتابعة ضمن نموذج الدراسة، وذلك لضمان عدم وجود مشكلة الانحدار الكاذب، ولتحديد درجة تكامل كل متغير. إذ أن وجود متغيرات غير ساكنة في المستوى قد يؤدي إلى نتائج مضللة عند تقدير النموذج. كما يساهم هذا الاختبار في تحديد الأسلوب القياسي الأنسب، سواء كان نموذج التكامل المشترك (VECM) أو نموذج الفجوة الزمنية الموزعة (ARDL)، وفقاً لدرجة تكامل المتغيرات.

5.3 اختبار التوزيع الطبيعي:

أظهرت نتائج اختبار Jarque-Bera أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%، مما يدعم صحة الفرضيات الكلاسيكية للنموذج وصلاحيته اختبارات المعنوية الإحصائية. وبذلك يمكن الاعتماد على النموذج القياسي لتفسير أثر الوعي التأميني، والتضخم، والشمول المالي على تعميق السوق التأميني الليبي بثقة منهجية وموثوقية إحصائية عالية كما هو موضح بالشكل.

شكل بياني: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

6.3 اختبار التعدد الخطي:

يعد عامل تضخم التباين (VIF) الاختبار الأكثر شيوعاً لتحديد التعدد الخطي. فكلما زادت قيمة VIF، كان المتغير المستقل أكثر "ترابطاً" أو "تداخلاً". وكقاعدة عامة، يحدث التعدد الخطي إذا تجاوز معامل التباين (VIF) لمتغير ما القيمة 10.

جدول رقم 3: اختبار (VIF) للتعدد الخطي

Variance Inflation Factors
Date: 10/19/25 Time: 22:04
Sample: 2018Q1 2023Q4
Included observations: 21

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
INAW	9.41E-12	24.68556	1.517135
IFRA	4.00E-06	3.168726	1.210718
FIIN	0.000629	3603.409	1.543947
C	1.21E-05	4021.316	NA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

تظهر نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) أن قيم الـ Centered VIF للمتغيرات المستقلة (INAW، IFRA، FIIN) تراوحت بين 1.21 و 1.54 وهي أقل من 10 مما يشير إلى عدم وجود تعدد خطي مؤثر ويضمن استقرار معاملات الانحدار ودقة تقدير أثر كل متغير على العمق التأميني بشكل مستقل.

7.3 اختبار تجانس البواقي:

جدول رقم 4: اختبار تجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.987711	Prob. F(3,17)	0.1541
Obs*R-squared	5.453342	Prob. Chi-Square(3)	0.1415
Scaled explained SS	1.770289	Prob. Chi-Square(3)	0.6214

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/19/25 Time: 22:18
Sample: 2018Q4 2023Q4
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.41E-06	6.74E-07	2.096156	0.0513
INAW	-6.15E-10	5.95E-10	-1.035006	0.3152
IFRA	-7.76E-07	3.88E-07	-2.002064	0.0615
FIIN	-9.74E-06	4.86E-06	-2.004941	0.0612
R-squared	0.259683	Mean dependent var	5.12E-08	
Adjusted R-squared	0.129039	S.D. dependent var	5.22E-08	
S.E. of regression	4.87E-08	Akaike info criterion	-30.66645	
Sum squared resid	4.04E-14	Schwarz criterion	-30.46749	
Log likelihood	325.9977	Hannan-Quinn criter.	-30.62327	
F-statistic	1.987711	Durbin-Watson stat	0.610145	
Prob(F-statistic)	0.154082			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

يوضح الجدول رقم (4) أن نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey بينت عدم وجود مشكلة التباين غير المتجانس في البواقي ($\text{Prob}(F) = 0.1541$) مما يضمن موثوقية معاملات الانحدار للوعي التأميني (INAW)، التضخم (IFRA)، والشمول المالي (FIN).

8.3 استقرار المتغير التابع:

جدول رقم 5: اختبار استقرار المتغير التابع

Null Hypothesis: D(PENR,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.852884	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PENR,3)

Method: Least Squares

Date: 10/20/25 Time: 21:32

Sample (adjusted): 2019Q4 2023Q4

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PENR(-1),2)	-0.355248	0.073203	-4.852884	0.0002
D(PENR(-1),3)	0.886524	0.124723	7.107955	0.0000
R-squared	0.790550	Mean dependent var		5.12E-06
Adjusted R-squared	0.776587	S.D. dependent var		4.32E-05
S.E. of regression	2.04E-05	Akaike info criterion		-18.64997
Sum squared resid	6.25E-09	Schwarz criterion		-18.55195
Log likelihood	160.5248	Hannan-Quinn criter.		-18.64023
Durbin-Watson stat	1.587081			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

يبين الجدول رقم (5) اختبار ADF للمتغير التابع (PENR) والذي أظهر أن المتغير التابع مستقر ($t\text{-Statistic} \approx -4.85$, $\text{Prob} = 0.0001$)، مما يؤكد صلاحية النموذج واستقرار النتائج. وبذلك يمكن الاعتماد على النموذج لتفسير أثر العوامل الثلاثة على العمق التأميني في السوق الليبي بثقة إحصائية ومنهجية عالية.

9.3 استقرار المتغيرات المستقلة:

جدول رقم 6: اختبار الاستقرار للمتغيرات المستقلة

Null Hypothesis: D(INAW,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.744023	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INAW,3)

Method: Least Squares

Date: 10/20/25 Time: 21:36

Sample (adjusted): 2019Q4 2023Q4

Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INAW(-1),2)	-0.396027	0.068946	-5.744023	0.0000
D(INAW(-1),3)	0.890045	0.107581	8.273229	0.0000
R-squared	0.840233	Mean dependent var		0.080810
Adjusted R-squared	0.829582	S.D. dependent var		1.186909
S.E. of regression	0.489977	Akaike info criterion		1.521214
Sum squared resid	3.601160	Schwarz criterion		1.619239
Log likelihood	-10.93032	Hannan-Quinn criter.		1.530958
Durbin-Watson stat	1.939489			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

تظهر نتائج اختبار ADF أن المتغيرات المستقلة جميعها مستقرة عند الفروق المشتقة الثانية

أو الثالثة (FIIN: $t \approx -6.38$, IFRA: $t \approx -2.30$, Prob = 0.0388; INAW: $t \approx -5.74$, Prob = 0.0000)

(Prob = 0.0000)، وجميعها أقل من القيم الحرجة عند مستويات 1% و 5% و 10%، مما يسمح برفض

فرضية وجود وحدة جذر. كما أشارت إحصاءات Durbin-Watson ($DW \approx 1.94-2.56$) إلى غياب

الارتباط الذاتي الشديد في البواقي.

وبذلك يمكن الاعتماد على النموذج لتحليل أثر الوعي التأميني، التضخم، والشمول المالي على

العمق التأميني، مع استنتاجات موثوقة لتصميم سياسات مالية واقتصادية فعالة قصيرة ومتوسطة

المدى.

10.3 تحليل نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

بناءً على قيمة اختبار (F) المرتفعة للمتغيرات الثلاثة وقيم الاحتمالية (p-value) التي جاءت جميعها تحت مستوى المعنوية المعتمد، نستنتج أن النموذج المختار يمتلك قدرة تفسيرية عالية. كما أن إشارة المعاملات جاءت متسقة مع النظريات الاقتصادية، مما يجعل هذا النموذج أداة موثوقة للتنبؤ باتجاهات العمق التأميني في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية، كما تظهر نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة (الوعي التأميني، التضخم، والشمول المالي) والمتغير التابع (العمق التأميني) دلالات جوهرية، تفصيلها في الجدول رقم (7).

جدول رقم 7: اختيار تحليل الانحدار الخطي المتعدد

Dependent Variable: PENR

Method: Least Squares

Date: 10/19/25 Time: 22:06

Sample (adjusted): 2018Q4 2023Q4

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INAW	5.37E-05	3.07E-06	17.51571	0.0000
IFRA	-0.017683	0.002000	-8.841373	0.0000
FIIN	0.084168	0.025077	3.356346	0.0037
C	-0.008916	0.003480	-2.562146	0.0202
R-squared	0.971845	Mean dependent var		0.006086
Adjusted R-squared	0.966876	S.D. dependent var		0.001382
S.E. of regression	0.000251	Akaike info criterion		-13.56881
Sum squared resid	1.08E-06	Schwarz criterion		-13.36986
Log likelihood	146.4725	Hannan-Quinn criter.		-13.52563
F-statistic	195.5972	Durbin-Watson stat		0.219973
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 11

4. خاتمة:

يتأثر العمق التأميني في السوق الليبي بعوامل اقتصادية ومالية وسلوكية، حيث يسهم كل من الوعي التأميني والشمول المالي في تعزيز نموه، في حين يحد التضخم من توسعه. وتم التوصل من خلال التحليل القياسي لبيانات الفترة (2018-2023)، إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بآثر كل من الوعي التأميني، والتضخم، والشمول المالي على العمق التأميني في السوق الليبي، ففيما يخص أثر الوعي التأميني (INAW) أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للوعي التأميني على العمق التأميني، حيث بلغ معامل التأثير ($E-055.37$) عند مستوى معنوية (0.0000). ويشير ذلك إلى أن ارتفاع مستوى إدراك الأفراد والمؤسسات لأهمية التأمين وإدارة المخاطر يسهم في زيادة الطلب على المنتجات التأمينية، بما ينعكس في ارتفاع مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز مستوى العمق التأميني.

وأما فيما يخص أثر معدل التضخم (IFRA) فقد بينت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي للتضخم على العمق التأميني، حيث بلغ معامل التأثير (-0.017683) عند مستوى معنوية (0.0000). ويفسر ذلك بأن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي وتراجع القوة الشرائية للأفراد، مما يفرض إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لصالح السلع والخدمات الأساسية، ويحد من الطلب على التأمين باعتباره خدمة تكميلية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى العمق التأميني. وفيما يتعلق بآثر الشمول المالي (FIIN) فأشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للشمول المالي على العمق التأميني، حيث بلغ معامل التأثير (0.084168) عند مستوى معنوية (0.0037). ويعكس ذلك أن توسع الوصول إلى الخدمات المالية، وتطور القنوات المصرفية والرقمية، يسهم في خفض تكاليف المعاملات التأمينية، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وتعزيز كفاءة وانتشار الخدمات التأمينية داخل الاقتصاد.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز العمق التأميني في السوق الليبي، وذلك على النحو الآتي:

- تعزيز الوعي التأميني من خلال تفعيل البرامج التوعوية والإعلامية المستمرة لنشر الثقافة التأمينية بين أفراد المجتمع، مع التركيز على أهمية التأمين كأداة لإدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي.
- دعم الشمول المالي بتوسيع نطاقه عن طريق تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية، وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، بما يسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات التأمينية وخفض تكلفتها.

- تشجيع شركات التأمين على تبني التحول الرقمي عبر تطوير المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية، بما يعزز كفاءة تقديم الخدمات ويوسع نطاق الوصول إلى العملاء.
- العمل على الحد من معدلات التضخم، لما له من تأثير مباشر على القدرة الشرائية للأفراد وعلى مستويات الطلب على الخدمات التأمينية، وبالتالي على نمو العمق التأميني.
- تحديث الإطار القانوني المنظم لقطاع التأمين بما يتوافق مع التطورات الحديثة في الصناعة، ويعزز الابتكار، ويشجع تنوع المنتجات التأمينية.
- تنمية رأس المال البشري التأميني بإنشاء معاهد ومراكز تدريب متخصصة في العلوم التأمينية وإدارة المخاطر تمنح شهادات مهنية معتمدة، إلى جانب تطوير برامج أكاديمية جامعية متخصصة في التأمين والمالية التأمينية، بما يساهم في إعداد إطارات مؤهلة علمياً ومهنية، ويدعم استدامة تطوير القطاع ورفع مستوى العمق التأميني في الاقتصاد الليبي.

5. قائمة المراجع:

- يسير، أحمد. (2023). مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات الاقتصادية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- Agyeman, E. O. (2023). Insurance penetration in Africa: Narratives, initiatives and perspectives. Advent Press.
- Alhammedi, A. (2021). Insurance market development in the Arab region. Journal of Insurance and Risk Management, 9(2), 45–63.
- Bouda, A., & Bouzidi, A. (2022). The impact of annual inflation on the insurance density index in Algeria (1990–2019). Applied Economic Studies Journal.
- Bouda, A., & Bouzidi, N. (2022). Macroeconomic instability and insurance demand. Economic Modelling Review.
- Brooks, C. (2019). Introductory econometrics for finance (4th ed.). Cambridge University Press.
- Cholette, P. A., & Dagum, C. (2006). Benchmarking, temporal distribution, and reconciliation methods for time series. Springer.
- Chow, G. C., & Lin, A. L. (1971). Best linear unbiased interpolation, distribution, and extrapolation of time series by related series. The Review of Economics and Statistics, 53(4), 372–375.

- Denton, F. T. (1971). Adjustment of monthly or quarterly series to annual totals: An approach based on quadratic minimization. *Journal of the American Statistical Association*, 66(333), 99–102.
- Enders, W. (2015). *Applied econometric time series* (4th ed.). Wiley.
- European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA). (2023). *Impact of inflation on the insurance sector*. EIOPA.
- International Monetary Fund (IMF). (2023). *World economic outlook glossary*. IMF.
- Ismail, A., et al. (2018). Determinants of insurance awareness. *International Journal of Economics and Finance*.
- MAPFRE Economics. (2020). *Financial inclusion in insurance*. MAPFRE Economics.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2024). *Global insurance market trends*. OECD Publishing.
- Schanz, K.-U. (2025). *Insurance as a core element of financial inclusion in emerging economies*. Geneva Association.
- Swiss Re Institute. (2023). *World insurance: Global premium growth and penetration*. Swiss Re Institute.
- Swiss Re Institute. (2024). *Sigma report: World insurance*. Swiss Re Institute.